

منظمات حقوق الإنسان: الحل للفلسطينيين فاقدى الأوراق الثبوتية.. وإلا فالتصعيد

طالبت منظمات حقوق الانسان الفلسطينية، في رسالة مفتوحة الى الحكومة اللبنانية، بإيجاد حل عادل ومنصف لمشكلة الفلسطينيين فاقدى الأوراق الثبوتية.

أنت الرسالة في مؤتمر صحافي عقدته «المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان - حقوق»، ومؤسسة «شاهد» لحقوق الإنسان، و«مركز التنمية الانسانية»، تحت شعار «دعماً لقضية الفلسطينيين فاقدى الأوراق الثبوتية»، في دار نقابة الصحافة، أمس.

وسأل عضو نقيب الصحافة فؤاد الحركة، في كلمة النقيب محمد البعلبكي: «أين نحن في لبنان من القرارات الدولية لحقوق الإنسان بالنسبة الى الفلسطينيين الذين ولدوا وترعرعوا وتعلموا وعاشوا في لبنان؟ أين حقوقهم في المسكن والعمل والطبابة؟».

تلا سامر مناع نص الرسالة التي تشرح مشكلة فاقدى الأوراق الثبوتية وبعض الحلول التي يمكن اعتبارها منطلقاً لحل شامل لقضيتهم. ولفت الى ان «جواز السفر الصادر عن السلطة الفلسطينية الذي استصدره بعض فاقدى الأوراق الثبوتية في محاولة لحل مشكلة تسجيل أولادهم او السفر الى الخارج، لا يتعدى لكونه وثيقة منتقصة للتعريف بحاملها ولا تخول حاملها العودة الى اراضي السلطة الفلسطينية كونه لا يحمل رقماً وطنياً، وحاملها لا يملك بطاقة وطنية أيضاً، كما انها وثيقة لا تخول حاملها العودة الى لبنان إذا ما خرج بموجب تسوية».

وطالبت المنظمات الحقوقية «بعدم اعتبار هذا الجواز بمثابة أوراق ثبوتية، ومعاملة حامله كأنه لا يمتلك اي اوراق، او ان تكون اقامة حملة تلك الجوازات من فاقدى الأوراق الثبوتية مجانية ودائمة، وذلك لكي لا يتكبد من هو مهمش اقتصادياً، وممنوع من ممارسة الحق في العمل، إذا ما أصبح وضعه كباقي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مبالغ مالية كبيرة في مقابل استخراج الإقامة».

وقال: «إن المساعي التي بذلتها سفارة فلسطين أثمرت اتفاقاً مع الحكومة اللبنانية على إعطاء هذه الفئة من اللاجئين بطاقات تعريف يصدرها الأمن العام اللبناني، تسهل على أصحاب العلاقة عملية التنقل، وبعض الأمور الحياتية الاساسية». واعتبر ان «هذا الاجراء كان بمثابة تقدم باتجاه حل، وان جزئياً، لمعضلة عاشها أكثر من اربعة آلاف فاقد للأوراق الثبوتية ظهرت اولى معالمها المأساوية عند مقتل اللاجئ الفلسطيني حسني غزال في ايلول 2001 عند حاجز للجيش اللبناني على مدخل مخيم عين الحلوة برصاص الجنود المناوبين هناك، في أثناء محاولته الفرار خوفاً من افتضاح أمر الاوراق المزورة التي يحملها». وأشار الى انه قد تم جمع مواد عن عدد من الحالات وتوثيقها بلغت حتى اليوم 3987 حالة، وقال: «نتويجاً للجهود التي بذلت، تم إصدار بطاقات تعريف للمرة الأولى من الامن العام اللبناني في اواخر العام 2008 والتي اعطيت لنحو 800 شخص، قبل ان تتوقف العملية، منذ نحو عام، بقرار إداري من وزير الداخلية والبلديات زياد بارود ليعاد ويعلن مؤخرًا عن اعادة فتح باب اعطاء بطاقات التعريف، ولكن عملياً لم تعط اي بطاقة حتى الآن لأسباب اجرائية».

واضاف: «فوجئ عدد من فاقدى الاوراق الثبوتية الذين قصدوا مراكز الامن العام على الاراضي اللبنانية يومي الجمعة والسبت في 30 و31 تشرين الاول بهدف تقديم طلبات تجديد استخراج بطاقات التعريف، بطلب الموظفين منهم جلب اقرار من سفارة فلسطين لدى الجمهورية اللبنانية مفاده بأن صاحب العلاقة لا يحمل جواز سفر السلطة الفلسطينية. ما رفضته السفارة الفلسطينية لسببين: الاول ان الامن العام اللبناني او اية جهة رسمية لم تضع السفارة في صورة الطلبات تلك وفق مصادر في السفارة الفلسطينية. والثاني: انه يستحيل على السفارة إعطاء مثل هذا الاقرار لكونها لا تضمن ان يكون الشخص المعني قد قام باستصدار جواز سفر من رام الله او من غزة مباشرة».

واذ اكدت المنظمات حرصها على التعاون مع كل الجهات المعنية لتأمين المتطلبات اللازمة لقوننة وجود فاقدى الاوراق الثبوتية، اعلنت ان المؤتمر الصحافي هو بداية تحرك سلمي متصاعد، والحلقة الثانية ستكون اعتصاماً لممثلي عن فاقدى الاوراق الثبوتية وهيئات المجتمع المدني في 11 كانون الاول أمام وزارة الداخلية في الصنائع. وفي مرحلة اخرى، سيعلن عن شكل تحرك آخر يتوازي مع اي نتيجة ايجابية او سلبية».